



News Release No. 2004

Contact: Christopher Neal (202) 473-7229

[Cneal1@worldbank.org](mailto:Cneal1@worldbank.org)

Jan Erik Nora (202) 458-4735

[enora@worldbank.org](mailto:enora@worldbank.org)

## وضع اللوائح التنظيمية ذات المصدقية ضروري لإصلاح البنية الأساسية من أجل تخفيض أعداد الفقراء على حد قول البنك الدولي

واشنطن، العاصمة، 14 يونيو/حزيران، 2004 – تخلص دراسة جديدة صادرة عن البنك الدولي إلى أن اللوائح التنظيمية ذات المصدقية ضرورية للتأكد من أن الإصلاحات التي تتضمن إعادة هيكلة أو خصخصة مرافق البنية الأساسية، مثل شبكات إمداد المياه والكهرباء والمواصلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، تؤدي إلى تحسين أدائها وتساعد على تخفيض أعداد الفقراء.

يقول السيد فرنسوا برجنيو، نائب الرئيس ورئيس الخبراء الاقتصاديين في البنك الدولي، وهو مدير إدارة اقتصاديات التنمية التي أصدرت هذه الدراسة في البنك الدولي: "القيام بإصلاح البنية الأساسية على وجه صحيح ضروري من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة فيما يتعلق بتخفيض معدلات وفيات الأطفال وتمكين المرأة من أسباب القوة. ومع أن من المحتمل خلال السنوات الماضية وجود بعض من 'الحماسة غير المعقولة' للفوائد المحتملة أن تسفر عنها الخصخصة، الحقيقة هي أن المرافق في البلدان النامية تحتاج إلى تمويل من القطاع الخاص للحفاظ على تقديم الخدمات إلى الفقراء والتوسع فيه."

تشير الدراسة التي أصدرها البنك الدولي اليوم بعنوان، إصلاح البنية الأساسية- الخصخصة، اللوائح التنظيمية والمنافسة، إلى أن "اللوائح التنظيمية الفعالة" هي الشرط الأكثر أهمية حاسمة لتسهيل الإصلاح الصحيح للبنية الأساسية. ويقول التقرير: "اللوائح التنظيمية التي تتيح التزاما ذا مصداقية بحماية مصالح كل من المستثمرين والعملاء بالغة الأهمية في اجتذاب رأس المال طويل الأمد من القطاع الخاص واللائم لتأمين تقديم خدمات البنية الأساسية بصورة كافية ويمكن التعميل عليها."

يشير هذا التقرير، بشكل خاص، إلى أن هيئات وضع اللوائح التنظيمية يجب أن تكون متحررة من المؤثرات السياسية وأن تكون قراراتها خاضعة لاستعراض أنظمة القضاء أو لإشراف جهة أخرى غير سياسية. ويؤكد التقرير أن عمليات وضع اللوائح التنظيمية يجب أن تشجع المنافسة وأن تكون علنية وشفافة ويتم وضعها قبل إجراء عملية الخصخصة.

تخلص هذه الدراسة إلى أن مصداقية الخصخصة منخفضة في كثير من البلدان النامية، فقد أظهرت الاستقصاءات التي أجريت في الأرجنتين وبيرو أن نسبة عدم الرضا عن الخصخصة تبلغ أكثر من 80 في المائة. إلا أن التقرير لا يرجع أسباب عدم الشعور بالرضا عن المرافق المخصصة إلى هيكل ملكيتها بل إلى ضعف المؤسسات المكلفة بوضع اللوائح الناظمة لها.

يقول رئيس مؤلفي هذا التقرير، يوانس كاسيدس، وهو خبير اقتصادي أول في البنك الدولي، أن ضعف المؤسسات التي تضع اللوائح التنظيمية يفسر معظم المحاولات الفاشلة لإصلاح البنية الأساسية والخصخصة في البلدان النامية. ويشير السيد كاسيدس إلى أن: "هناك حالات تم تنفيذ الخصخصة فيها دون اتخاذ تدابير وقائية مؤسسية وأنه تم إجراؤها بطرق يعتبرها كثيرون غير شرعية". يضيف السيد كاسيدس قائلاً: "الخصخصة ليست الدواء لكل العلل، كما أن العودة إلى 'الطرق القديمة' حيث المرافق كثيرة الهدر وعديمة الكفاءة وملكيتها عامة ليست الدواء أيضاً."

يستعرض تقرير إصلاح البنية الأساسية إصلاح المرافق والخبرة العملية المستفادة من الخصخصة في كثير من البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق، ويستخلص الدروس التي تستهدف مساعدة واضعي السياسات على تجنب الوقوع في الأخطاء التي لا يسهل إدراكها. ويتناول هذا التقرير التفاصيل الدقيقة لوضع اللوائح التنظيمية والأسعار بما يحقق التوازن الأمثل بين الكفاءة الاقتصادية وشمولية الخدمات.

تقول السيدة نعمت شفيق، نائب رئيس البنك الدولي لشئون البنية الأساسية: " هناك حاجة إلى مجموعة متنوعة وواسعة من الاستثمارات في مجال البنية الأساسية، بما في ذلك في كل من القطاعين الخاص والعام، من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة " و تضيف السيدة نعمت شفيق " ولتحقيق هذا الهدف بوضوح يجب العثور على طرق لعكس مسار التدهور الحديث العهد في استثمارات القطاع الخاص في البنية الأساسية. وتؤكد هذه الدراسة من جديد على أن الأسعار يجب أن تتيح الحافز للمستثمرين، ولكن هناك أيضا حاجة مستمرة للدعم المالي الجيد التصميم وشبكات الأمان الموجهة للتأكد من أن الفقراء يستفيدون من المرافق ويحصلون على الخدمات الضرورية. "

يخلص هذا التقرير إلى أن تمويل القطاع الخاص للبنية الأساسية وصل ذروة بلغت 130 بليون دولار في عام 1997، ثم انخفض إلى 60 بليون دولار في عام 2001، وذلك بسبب انهيار أسواق الأوراق المالية في مختلف بلدان العالم، وأيضا بسبب الأزمات المالية في الأسواق الناشئة، والتردد الذي سببته معارضة الجمهور للخصخصة. إلا أن النهج القديم وملكية الدولة لا يبشران بخير كبير على حد قول هذه الدراسة، حيث أن المرافق المملوكة للدولة في البلدان النامية تكبدت خسائر يقدر مجموعها بحوالي 180 بليون دولار في السنة في أوائل التسعينيات من القرن الماضي، وذلك بسبب عدم الكفاءة في مؤسسات المياه وخطوط السكة الحديد والطرق والكهرباء – تقريبا نفس حجم الاستثمارات السنوية في هذه القطاعات.

ولكن بالرغم من أن مشاركة القطاع الخاص في تقديم خدمات البنية الأساسية أدت إلى زيادة الاستثمارات وتوسيع نطاق تغطية هذه الخدمات، الحقيقة هي أن 1.1 بليون شخص مازالوا لا يحصلون على مياه شرب مأمونة، و 2.4 بليون شخص يعيشون بدون مرافق صرف صحي ملائمة، و 1.4 بليون شخص بدون كهرباء. ولمعالجة هذه الاحتياجات وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية الجديدة، خلص تقرير البنك الدولي بعنوان تمويل التنمية العالمية 2004، والذي صدر في أبريل، إلى أن البلدان النامية تحتاج إلى 120 بليون دولار سنويا من الآن وحتى عام 2010 لاستثمارات البنية الأساسية في قطاع الكهرباء، و 49 بليون دولار سنويا حتى عام 2015 في قطاع إمدادات المياه والصرف الصحي.

يميز تقرير إصلاح البنية الأساسية الفروق بين القطاعات بالنسبة لتحديد المؤسسات المرشحة لعملية الخصخصة. ويختار قطاع الاتصالات السلكية واللاسلكية لأنه يطرح أكثر الحالات إقناعاً بعملية الخصخصة والتحرير الاقتصادي في البلدان النامية، بينما قطاع الكهرباء وخاصة قطاع المياه أكثر إشكالية. يوصي التقرير باعتماد عقود الامتيازات والتأجير في قطاع المياه كطرق فعالة من أجل الوصول إلى تحقيق الكفاءة التي تتيحها المنافسة مع الاحتفاظ بإشراف قوي من جهة عامة.

يقول السيد مايكل كلاين، نائب رئيس الإدارة المشتركة في البنك الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لشئون تنمية القطاع الخاص ورئيس الخبراء الاقتصاديين في مؤسسة التمويل الدولية: " يمكن أن يستفيد العديد من البلدان من الخصخصة المنفذة بعناية للخدمات إذا قامت بذلك على الوجه الصحيح ولم تتبالغ في الحديث عن المنافع " يضيف السيد كلاين " ينبغي وجود الإشراف التنظيمي. ويجب أن تكون عملية إرساء العقود متسمة بالشفافية. ويجب أن تُلبي عملية الخصخصة احتياجات الفقراء، ولا سيما من خلال توسيع نطاق تغطية تقديم الخدمات. "

من أهم توصيات هذا التقرير أن من العوامل الرئيسية في نجاح إعادة هيكلة المؤسسات الاحتكارية العامة القديمة "تجزئتها" بمعنى تقسيم المؤسسة الاحتكارية الأصلية إلى شركات متعددة خاصة أو ربما عامة، في نفس المرفق الواحد أو مجال النشاط المعرض للمنافسة. وينبغي خضوع أجزاء المؤسسة الاحتكارية الطبيعية الباقية، في نفس الوقت، للإشراف الوثيق أو أن تبقى ملكية عامة. إلا أن هذه الدراسة تحذر من أن هذه التجزئة، " تزيد تعقيد مهمة وضع اللوائح التنظيمية، مما قد يكون مشكلة في البيئة التي تتسم بضعف نظام الإدارة - كما هو الحال في معظم البلدان النامية والبلدان السائرة على طريق التحول إلى نظام السوق. "

#####

للمزيد من المعلومات عن إصلاح البنية الأساسية. الخصخصة واللوائح التنظيمية والمنافسة، يرجى زيارة الموقع:

[www.worldbank.org](http://www.worldbank.org)